مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة- الدورة الثامنة والعشرون
البند ٢ – مداخلة شفوية – حوار التفاعلي مع المفوض السامي
مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
٢٥ مارس ٢٠١٥

شكرًا سيدي الرئيس،

يرحب مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ومبادرة أيزيديون عبر العالم بتقرير المفوضية السامية حول الوضع في العراق.

ونردد على وجه الخصوص الاستنتاج الذي خلص إليه التقرير من أن الهجمات العنيفة المنهجية التي يوجهها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق و الشام (داعش) ضد المدنيين، بمن فيهم الأيزيدية والأشوريين والكلدان والشبك، على أساس انتماءاتهم الدينية أو العرقية، ترقى إلى حد جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية. و نؤكد على أن الاعتراف بالطابع المتعمد لهذه الجرائم مهم جدًا بالنسبة للمجتمع الأيزيدي و غيره من الأقليات و لكنه غير كافي فالمجازر ضد الأيزيديين و الأقليات الأخرى تتكرر بشكل يومي في العراق، ومن ثم فنحن نحث المجلس على التحرك بشكل عاجل وعلى ضمان المساءلة عن هذه الجرائم البشعة.

سيدي الرئيس،

رغم أن رصد وتوثيق الانتهاكات المنهجية لا غنى عنهما، خاصةً في ظل استمرار محنة الأشخاص المخطوفين الواقعين في قبضة داعش، إلا أنهما يظلان بلا معنى ولا مغزى طالما لم تُتخذ تدابير ملموسة للمساءلة والمصالحة. ويقع على عاتق حكومة العراق بصفة رئيسية مسؤولية قانونية لإيلاء العناية الواجبة لحماية الأشخاص الخاضعين لولايتها وللتحقيق في جميع المزاعم، بما فيها مزاعم تخص ارتكاب قوات الأمن العراق جرائم حرب، فضلا عن نشر كل نتائج التحقيقات وضمان المسائلة و جبر الضرر للضحايا

ولابد كذلك أن تلتزم الحكومة بكفالة الدعم النفسي والطبي الفوري للناجين من أعمال العنف الجنسي والأفعال الإجرامية الأخرى، فضلًا عن توفير موارد فعلية لآلاف النازحين بسبب النزاع في جميع أنحاء البلاد. بالإضافة إلى تبنى وضع عملية للمصالحة الشاملة، بما يضمن تمثيل المظالم المشروعة لجميع العراقيين، وتعايش جميع المجتمعات العراقية –بما فيها الأيزيديين– في سلام.

ومازلنا نشعر بالقلق من أن المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين يتعرضون للتهديدات والانتهاكات على يد جميع الأطراف. ونحن نذكر الحكومة العراقية أن أية جهود لمكافحة العنف والتطرف، سواء كانت قصيرة المدى أو طويلة المدى، تعتمد على الجهود التي يبذلها كلا الطرفان. ونحن نذكر الحكومة العراقية كذلك أن الإخفاق في حمايتهم من شأنه أن يُشجّع على العنف والتطرف أكثر.

وأخيرًا، نكرر الدعوة التي وجهها التقرير إلى مجلس حقوق الإنسان لحث مجلس الأمن على التصدي للوضع المضطرب في العراق والعمل دون تباطؤ على إحالة جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب المزمع ارتكابها في العراق إلى المحكمة الجنائية الدولية.

شكرًا سيدي الرئيس.